

شرق البحر المتوسط: نزاع أم تنازل؟

ميتات تشليكبالا



«هذا الموضوع مترجم عن النص الأصلي باللغة الإنجليزية»

الخلاصة: يُعدُّ شرق البحر المتوسط من أكبر القضايا التي احتكرت أجندة كلِّ من الأمن الدولي والسياسة مؤخرًا. فقد دخلت المنافسة الشديدة مرحلةً جديدةً مع بعض التطورات الأخيرة، حيث يتحوَّل التنافس الإقليمي تحولًا سريعًا من مسألة التداخل في المطالب البحرية والموارد الطبيعية إلى مواجهة عامّة جيوسياسية واستراتيجية. وتُعدُّ تركيا واليونان هما المنافسين الأساسيين في هذه الأحداث، حيث أعلن كلا اللاعبين للمجتمع الدولي - خاصةً الأمم المتحدة - عن أقصى حدٍّ لمواقفهما فيما يخص حقوق كلِّ منهما ومصالحه وتطلّعاته في شرق البحر المتوسط. إن الخطاب الداعي لوقف التصعيد وحل القضية من قِبل حلفاء كلا الطرفين في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو يحجبه العديد من التصريحات المنحازة، مما يزيد من التوتُّر واحتمالية المواجهة. وبالرغم من ذلك، فإن النجاح يكمن في الدبلوماسية وتوسيع رقعة الحلفاء. ويجب على الأطراف أن تلتقي وتحيي الاجتماعات المشتركة الرفيعة المستوى؛ لتقوية إجراءات بناء الثقة من أجل المضي قُدّمًا، وجعل موارد الطاقة عامل تغيير إيجابي.

المقدمة:

دخلت المنافسة الشديدة في شرق البحر المتوسط مرحلةً جديدةً، حيث (١) تمَّ التوقيع مؤخرًا على اتفاقيات تعيين الحدود البحرية والإعلان عن كلِّ من ناكتكس والمنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ)، و(٢) التصريحات السياسية الشديدة اللهجة، و(٣) التزايد في التدريبات العسكرية التي زادت من التشاحن بين حلفاء الناتو. حيث يتحوَّل التنافس الإقليمي تحولًا سريعًا من مسألة المشاركة في المناطق البحرية والموارد الطبيعية المكتشفة حديثًا إلى مواجهة عامّة جيوسياسية واستراتيجية. ومع أن كلاً من تركيا واليونان - باعتبارهما اللاعبين الأساسيين في هذه الأحداث - يتصرفان حاليًا تصرفًا منضبطًا في السعي وراء أهدافهما في هذه المنطقة، فإن دبلوماسيتهما المتسمة بعدم التنازل قد تؤدي إلى التصعيد والمواجهة بشكلٍ سريعٍ جدًّا، لا سيما في بيئةٍ ما زالت المظالم التاريخية فيها تطفئ على الخطاب العام. وقد أصبح الأمر الأساسي في الأجندة الحالية هو إن كان هذا الشجار سيتحوَّل إلى مواجهةٍ بتشجيع من الأطراف الإقليمية والدولية وتدخلها. وقد حاولت تركيا منذ البداية حلَّ القضية حلًّا ثنائيًا مع اليونان دون تدخلٍ خارجيٍّ. وجرى هذا بالتناقض مع مساعي اليونان لحل القضية، حيث تضمّنت إدخال التحالفات الإقليمية المُوجودة حديثًا بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي لأجل تدويل القضية.

لكلِّ من الاتحاد الأوروبي والناتو نصيبٌ مباشرٌ في هذه القضية، ولكنهما يبقيان مختلفين في كيفية التعامل معها. فللاتحاد الأوروبي مصلحةٌ مُعتبرة في الحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية الخاصّة بالدول الأعضاء؛ ليضمن مصالحه في الطاقة، وليحقِّق حلًّا سياسيًا للنزاع في ليبيا للتعامل مع تحديات اللاجئين والإرهاب. أما الناتو، فالمسألة بالنسبة إليه مسألة حفاظ على سلامة الحلف والتركيز على التهديدات الخارجية الحقيقية. وبالرغم من ذلك، فإن جهود حلفاء كلا الطرفين في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو لوقف التصعيد وحل القضية يحجبها العديد من التصريحات المنحازة، مما يزيد من التوتُّر واحتمالية المواجهة! وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرار الأمريكي الأخير برفع الحظر العسكري المفروض

**فعلى الاتحاد الأوروبي وأعضائه - خصوصًا فرنسا -
تغيير توجُّههم والسعي نحو صفقة أوسع وأشمل مع
تركيا. وعلى الاتحاد الأوروبي الاتفاق على تفاصيل هذه
الصفقة الجديدة تدريجيًا، وتناولها بشكل براغماتي مع
أنقرة بدلًا من الإجراءات التصعيدية ضدها**

على الإدارة القبرصية اليونانية (جمهورية قبرص) قد سبّب قلقًا شديدًا في أنقرة، ورفع حدّة التوتُّر إلى مستوى أعلى^٢. وبطريقة أو أخرى، فإن القضية ذات أهمية عالية للاتحاد الأوروبي الذي يُفترض أن يكون أكثر جاهزيةً لوقف تصعيد الأزمة. فعلى الاتحاد الأوروبي وأعضائه - خصوصًا فرنسا - تغيير توجُّههم والسعي نحو صفقة أوسع وأشمل مع تركيا. وعلى الاتحاد الأوروبي الاتفاق على تفاصيل هذه الصفقة الجديدة تدريجيًا، وتناولها بشكل براغماتي مع أنقرة بدلًا من الإجراءات التصعيدية ضدها.

مجري التطورات:

إذا تأملنا في مجرى التطورات والمرحلة الأخيرة، سنرى أن الطرفين قد أعلننا للمجتمع الدولي - خصوصًا الأمم المتحدة - عن أقصى حدٍّ لمواقفهما فيما يخص حقوق كلٍّ منهما في شرق البحر المتوسط، حيث صرَّحًا بوضوح عن اعتراضاتهما على موقف الطرف المقابل. وخلال مجرى الأحداث، وعلى الرغم من الدعم الفرنسي والمصري لها، فإن أثينا - من ناحية - لم تتمكّن من الحصول على التغيير المرغوب فيه في موقف تركيا. ومن ناحية أخرى، فإن أنقرة تواجه جبهة استراتيجية تتوسّع وتقوى يوميًا بعد يوم. إن حقيقة أن كل طرفٍ لديه تأييد محليٍّ مُعتبر، وصعوبة جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى حلٍّ من خلال الحوار البناء، تؤدي للأسف إلى احتمالية المواجهة. فباختصار، بدلًا من الخوض في محادثاتٍ ببناء أو المساومة من خلف الكواليس، فقد حافظ الطرفان حفاظًا شديدًا على موقفهما من خلال لهجة حادّة. ويبدو أن هناك رغبةً في أن يلقن كلٍّ منهما درسًا للآخر بدلًا من الرغبة المخلصة في إيجاد حلولٍ من خلال الحوار^٣. أضف إلى ذلك التوجُّه غير الفعّال والمُحرض أحيانًا للوسطاء المحتملين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مما يجعل الأمر مقلقًا بشكل كبير.

إن حُجج تركيا واليونان حول النزاعات البحرية والجوية الإقليمية ليست جديدةً. وعلى الرغم من وجود تطوراتٍ إيجابية بين الطرفين بعد زلزال أدابازاري في عام ١٩٩٩، ومن ضمنها إقامة محادثاتٍ استطلاعية، فإن المشاورات السياسية الثنائية كانت غير حاسمة دائمًا^٤. فقد دفعت الاختلافات في تصور القضايا والتوقعات الكبيرة بين فترة وأخرى الطرفين إلى ساحة «النزاع» وحتى إلى الحرب أحياناً كما في واقعة كارداك/إيمياء^٥.

اندلعت الجولة الأخيرة من التوتُّرات بسبب اكتشاف رواسب جديدة للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط عام ٢٠١٥^٦. وعلى الرغم من أن اليونان فضّلت في بداية الأمر البقاء بعيدًا عن النزاع المتصاعد، حيث ظلت الإدارة القبرصية اليونانية في مركزه وذلك من خلال تقديمها كقضية قبرصية، فقد تبيّن بوضوح أن الأطراف كانت ترغب في استمرار التصعيد. إن التوجُّه الإقليمي النشط والعنيف الذي انتهجته الإدارة القبرصية اليونانية، بالإضافة للتقارب بين إسرائيل والإدارة القبرصية اليونانية، كانا من التطورات التي تابعتها اليونان عن كثبٍ، ولكنها دافعت عن ضرورة تقييمها من خلال مظلة الاتحاد الأوروبي.

إن حقيقة أن كل طرف لديه تأييد محليّ مُعتبر، وصعوبة جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى حلٍّ من خلال الحوار البناء، تؤدي للأسف إلى احتمالية المواجهة

في الوقت ذاته، فإن أكبر ترسب للغاز الطبيعي تمّ اكتشافه مؤخرًا داخل المنطقة الاقتصادية (EEZ) الخاصّة بمصر حصريًا. وهو ما رفع من تحديات الصراع حول الطاقة بشرق البحر المتوسط من خلال تدخّل شركات الطاقة الفرنسية والإيطالية والتعاون في مجال الطاقة بين إسرائيل وقبرص، مع استبعاد تركيا، وهو ما أغضبها^٧. إن الوكالة الوطنية للمحروقات (ENI) التابعة لإيطاليا التي تتبنّى استكشاف الموارد المصرية وإنتاجها قرب الساحل القبرصي، ضمّت كلاً من الغاز المصري والقبرصي اليوناني والإسرائيلي، لتخفيف التكاليف ونقله كغاز طبيعي مسال إلى الأسواق العالمية عبر مصر. ودخل أيضًا عملاق الطاقة الفرنسي توتال إلى المعادلة بالمشاركة مع الوكالة الوطنية للمحروقات (ENI) في عام ٢٠١٨ بمشاريع قرب ساحل قبرص. ومن ثمّ فإنّ الاتفاقيات الجديدة للطاقة الموقّعة بين قبرص وإسرائيل ومصر لمشروع الغاز الطبيعي المسال^٨، والتعاون العسكري الذي يدعمها، ومنتدى غاز شرق المتوسط الجديد، كل ذلك أشعر تركيا بالاستبعاد والتهديد من التكتلات الإقليمية الجديدة^٩. هذا بالإضافة إلى تأثيرات إقليمية أخرى أشعرت تركيا بالغزلة. فقد تدهورت علاقات تركيا مع إسرائيل، وبترت أواصرها مع مصر، وتقلّصت علاقاتها مع سوريا والعراق إلى الحرب ضد الإرهاب، كل ذلك بينما تفسد الخلافات علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ماذا تريد تركيا؟

بالنسبة إلى تركيا، فلا يقتصر شرق البحر المتوسط على الطاقة أو الغاز. فالقضية الأساسية مرتبطة بكون آلية تحديد المناطق البحرية سببًا للنزاع في المنطقة. ومن ثمّ فإنّ حقوق السيادة التركية في جرفها القاري بالإضافة إلى حماية الحقوق المتساوية للقبارصة الأتراك على المحك. ويقودنا هذا المنظور إلى مبدأ الوطن الأزرق أو «ماهي وطن» الذي يُعرف بخطة تركيا الطموحة للهيمنة الجيوسياسية في شرق البحر المتوسط. وكان أول من صاغ هذا المبدأ وعرّفه هو الأدميرال المتقاعد جيم غوردينز وجيهاث يايجي، «ماهي وطن» هو رمزٌ للاستراتيجية الحالية لأنقرة في المتوسط. وترتكز هذه الاستراتيجية على عدّة أركان: تحديد وحماية وتطوير حقوق تركيا البحرية ومصالحها القومية في القرن الحادي والعشرين فيما يتعلّق بمناطق الولاية البحرية (أي المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ)). وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ «ماهي وطن» يشمل أسسًا ثانويةً مثل انتشار البحرية، وتطوير الصناعة الدفاعية، واستخدام سفن أبحاث سيزمية وحقوق التنقيب، وتطوير القواعد الداعمة للأسطول الوطني والأجنبي، والأدوات والحجج القانونية لتوقيع اتفاقياتٍ حدودية مع دول ساحلية أخرى^{١٠}.

ثانيًا: التطورات الجيوسياسية الإقليمية الحالية، وبالتحديد ظهور لوبي محلي مضاد لتركيا مثل منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF) الذي تمّ تأسيسه بالقاهرة في يناير ٢٠١٩، ويضمّ قبرص ومصر واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن وفلسطين، وهو ما دفع أصحاب القرار في تركيا لاستخدام دبلوماسية البوارج في أجندتها. فقد عانت الحكومة التركية لمدة طويلة (مع الدعم الشعبي القوي) من عقلية حصار مطولة،

**أول من صاغ هذا المبدأ وعزّفه هو الأدميرال المتقاعد جيم غوردنيز و جهات
يايجي، ف«ماقي وطن» هو رمزٌ للاستراتيجية الحالية لأنقرة في المتوسط. وترتكز
هذه الاستراتيجية على عدّة أركان: تحديد وحماية وتطوير حقوق تركيا البحرية
ومصالحها القومية في القرن الحادي والعشرين فيما يتعلّق بمناطق الولاية البحرية
(أي المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ))**

مقتنعةً أنها محاصرةٌ من قبل قوى معادية تهدّد مصالحها الجوهرية. وكان التحول السياسي الحالي المباغت في المحيط المباشر لتركيا دافعًا أيضًا. فقد أدركت النخبة في تركيا تحديات أمنية متفاقمة تشكّل تهديدًا لسيادة تركيا ووحدة أراضيها. وتصبح المشاكل القائمة أكثر حدةً مع دخول معطيات جديدة إلى المعادلة، مثل اكتشاف احتياطات هيدروكربونية جديدة، والحرب الأهلية في سوريا. ويبدو أن تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF) هو علامة جليّة تبرّر هذه المخاوف. وقد تزايد التعاون بين اليونان وقبرص وإسرائيل ومصر، بالإضافة إلى شركاتٍ أساسية للطاقة من إيطاليا وفرنسا باتت تشمل إيطاليا نفسها والأردن وفلسطين، مع إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF). وهو ما غابت عنه تركيا بشكل ملحوظ.

ثالثًا: لقد تأثرت سياسة الطاقة أيضًا تأثرًا سلبيًا، وهي التي ظلّت جزءًا محوريًا وحتى أمرًا حاسمًا في تحديد سياسات تركيا الخارجية والأمنية. إن تحالف الطاقة المتنامي في شرق البحر المتوسط يهدّد بانقلاب سياسة الطاقة الخاصة بتركيا، حيث إن الهدف الأساسي منها هو الحفاظ على موقف تركيا بوصفها مركزًا للطاقة بين الممرات الواصلة بين الشرق والغرب والواصلة بين الشمال والجنوب¹¹. لقد تبدّد فجأةً اعتقاد تركيا أنه لا بديل للممر التركي في توصيل غاز شرق البحر المتوسط بواسطة الأنابيب إلى السوق الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الواقع يؤدي إلى تراجع الحل في قبرص، بالإضافة إلى الحقوق الجوهرية والمصالح الخاصة بجمهورية شمال قبرص التركية، مما يجعل أصحاب القرار في تركيا غير متهاونين في هذا الأمر. لكن هذا الوضع أدى إلى استبعاد تركيا مسبقًا عن المعادلة، حيث قامت الجبهة القبرصية-اليونانية المصرية الإسرائيلية اليونانية بدفع تركيا إلى الخلف دبلوماسيًا. وعلى الرغم من تصعيد تركيا للهجتها بعد هذه المرحلة، فإن اللاعبين الصغار في المنطقة - بدعم من فرنسا وإيطاليا بالإضافة إلى الولايات المتحدة - انضموا إلى الجبهة التي يفترض أنها ضد تركيا ولكن بدوافع متعدّدة. إن غياب تركيا يشكّل قلقًا معتبرًا للمنطقة؛ نظرًا لمطالبات تركيا البحرية المتداخلة، وسوقها المحلي الواسع، واحتمال أن تكون ممرًا انتقاليًا لصادرات الغاز في شرق البحر المتوسط. لقد حاز هذا المنتدى على دعم الولايات المتحدة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي الذي يبقي علاقته مع تركيا متوترة؛ نظرًا لاختلاف وجهة النظر في عددٍ متزايدٍ من القضايا. ومن ثمّ فإن السياسة الخارجية لتركيا - التي اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على عوامل القوة الناعمة في العقد الأول من هذا القرن - قد تحوّلت جذريًا إلى موقف أكثر عدوانيةً، ويشمل ذلك إرسال جنود إلى سوريا وليبيا، بالإضافة إلى استعراض العضلات في البحر المتوسط.

**ومن ثمّ فإن السياسة الخارجية لتركيا - التي اعتمدت اعتمادًا كبيرًا
على عوامل القوة الناعمة في العقد الأول من هذا القرن - قد تحوّلت
جذريًا إلى موقف أكثر عدوانيةً، ويشمل ذلك إرسال جنود إلى سوريا
وليبيا، بالإضافة إلى استعراض العضلات في البحر المتوسط**

الاتفاقيات مع ليبيا وما بعدها

لا بدّ من النظر إلى التحركات الدبلوماسية والعسكرية والقانونية الأخيرة التي أجرتها تركيا مع ليبيا ضمن هذا السياق. حيث تعتقد أنقرة أنه مع الاتفاقيات الجديدة المبرمة مع ليبيا وإرسال قوة عسكرية إلى ليبيا قد توسّعت حدود تركيا في شرق البحر المتوسط غربًا، وأنها كدولة قد زادت من بروز المظالم البحرية الملحقة بها دوليًا. ويبقى السؤال عن مدى إسهام هذا البروز والنشاط حقيقةً في حل نزاعات شرق البحر المتوسط^{١٢}.

أبرمت أنقرة والحكومة الليبية المعترف بها دوليًا اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المشتركة في نوفمبر ٢٠١٩، مما أدى إلى إنشاء منطقة اقتصادية خالصة (EEZ) تتقاطع مع المصالح اليونانية والقبرصية اليونانية. وقد تقدّمت تركيا مؤخرًا بطلب للحصول على تصريحاتٍ لبدء التنقيب قبالة الساحل الليبي. ومن ثمّ ترتبط قضايا الطاقة في شرق البحر المتوسط بقضايا جيوسياسية أوسع، وتقترب النزاعات الليبية والسورية بشكلٍ أكبر. وقد انتشر الجيش التركي على الحدود الشرقية والغربية من منطقة محدّدة ضمن البحر المتوسط، مما يمنح تركيا القدرة على توطيد موقفها في البحر المتوسط.

يبدو أن إحباط اليونان وردود فعلها التي يمكن وصفها بالمتهورة تجاه الاتفاق التركي الليبي سرعان ما تحوّلت إلى سياسة أكثر تماسكًا. فبدعوتها الاتحاد الأوروبي إلى التضامن معها - وهو أمر صعب المنال، حيث نادرًا ما تتوافق دول الاتحاد الأوروبي المطلّة على البحر المتوسط - وجدت اليونان في فرنسا حليفًا راغبًا في التأييد الحثيث^{١٣}. وعلى الرغم من أن أنقرة تدّعي أن فرنسا تستغلّ اليونان لتحقيق أهداف باريس الخاصة في المنطقة^{١٤}، فإن تصرفات الاتحاد الأوروبي تتفق بوضوح مع تطلّعات أثينا ولو على المدى القريب.

يفسّر أصحاب القرار الأتراك هذا الأمر على أن اليونان تتصرف بشكلٍ أحاديّ، وتحاول تدويل القضية بالقول إنها قضية تتعلّق بالاتحاد الأوروبي. ويتوقّع اليونانيون - بغياب تركيا عن آليات صنع القرار الداخلية في الاتحاد الأوروبي - أن الاتحاد الأوروبي سيتخذ موقفًا أكثر حزمًا ضد تركيا بما يتماشى مع تطلّعات اليونان. حتى إن وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس قد صرّح أن «التصعيد في العدوان التركي» موجّه نحو الاتحاد الأوروبي^{١٥}. إن فرنسا برئاسة ماكرون هي الداعم الأساسي لهذا التوجّه في الاتحاد الأوروبي، وقد انتقد أربوغان هذا الموقف انتقادًا شديدًا قائلاً إنه غير بناء. ومن ثمّ ترى تركيا الآن أن فرنسا غير قادرة على التوسّط بحيادٍ في الخلاف. إن جهود فرنسا ولهجة اليونان اللاذعة التي تهدف إلى إرغام تركيا لن تؤدي إلى إحداث أيّ تغيير فعليّ في موقف تركيا الحالي. فقد فقد الاتحاد الأوروبي قدرته على التأثير في تركيا منذ زمن بعيد.

يفسّر أصحاب القرار الأتراك هذا الأمر على أن اليونان تتصرف بشكلٍ أحاديّ، وتحاول تدويل القضية بالقول إنها قضية تتعلّق بالاتحاد الأوروبي. ويتوقّع اليونانيون - بغياب تركيا عن آليات صنع القرار الداخلية في الاتحاد الأوروبي - أن الاتحاد الأوروبي سيتخذ موقفًا أكثر حزمًا ضد تركيا بما يتماشى مع تطلّعات اليونان

خلال شهري يوليو وأغسطس، اتخذ الطرفان خطواتٍ نحو تصعيد التوترات بدلاً من تخفيفها. فقد أدى إعلان ناكتس من قبل تركيا والموجه إلى اليونان في ٢١ يوليو وإرسالها لثمانية سفينة - مما دفع اليونان إلى تحريك سفنها الحربية - إلى تصعيد الموقف^{١٦}. وانتهت الوساطة الألمانية بإعلان من القاهرة في ٦ أغسطس أن اليونان ومصر قد وقّعتا على اتفاقية منطقة اقتصادية خالصة^{١٧}. وتواصل تركيا إجراء أنشطة استكشافية في منطقة شاسعة من شرق البحر المتوسط من الغرب ومن الشرق. وتصوّتت تركيا أن هذه الأنشطة مبررة بوصفها دولة ساحلها في البحر المتوسط أطول من الحدود الأمريكية المكسيكية، وتحتجُّ بأن أي أنشطة تنمُّ في شرق البحر المتوسط دون استشارة تركيا ودون أخذ حقوق ومصالح تركيا والمجتمع القبرصي التركي في الاعتبار تُعتبر باطلةً قانونيًا وأخلاقيًا.

وأخيرًا، أصبحت تركيا غير راضية للغاية بعد تصريح المستشار الألمانية أنجيلا ميركل - التي يُفترض أنها تضطلع بدور بئاء خلال رئاسة ألمانيا لمجلس الاتحاد الأوروبي - بأن «من الواجب على كافة دول الاتحاد الأوروبي دعم اليونان في قضية شرق البحر المتوسط»، مصرحةً بعد ذلك أنها قد «تعاملت مع القضية عن كذب» مع الرئيس الفرنسي ماكرون^{١٨}. لقد ظلَّت أنقرة سابقًا أن برلين تتفهم حساسية القضية، كما هو الحال خلال زيارات وزير الشؤون الخارجية الألمانية هايكو ماس إلى أثينا وأنقرة، حيث قيّم الخلاف بأنه «لعب بالنار»، وأن أبسط شرارة قد تؤدي إلى كارثة عظيمة.

يشكّل هذا الشجار الذي يتمحور حول اليونان وتركيا قلقًا بالغًا للئاتو؛ لأنهما غرضوان في هذا التحالف العسكري. حيث تمتلك تركيا - على وجه التحديد - نفوذًا في آليات السلامة والأمن بالئاتو، على الرغم من الشكوك حول آلية التعاون الأمني الغربي وتلك الخاصة بالئاتو. وتتزايد المخاوف من حدوث مواجهة بين أعضاء الئاتو. ويرى الكثيرون أن احتمالية حدوث أي نزاعٍ بمثابة بدايةٍ لنهاية الئاتو. إن حقيقة مواصلة ماكرون تكرار انتقاده للولايات المتحدة وتركيا في نهاية عام ٢٠١٩، مشيرًا إلى سوريا بأننا «نواجه الموت الدماغي للئاتو» إثر التطورات في شرق البحر المتوسط، تؤدي إلى إبقاء الأمن الجماعي شرق البحر المتوسط على جدول الأعمال^{١٩}. إن تحول دور الولايات المتحدة داخل الئاتو بالإضافة إلى احتمالية حدوث نزاعٍ يوناني تركي، قد تؤدي - على الأقل - إلى تغيراتٍ هيكلية جذرية ضمن هذا التحالف الأمني. ولذلك يتوسّط الأمين العام للئاتو ينس ستولتنبورغ بين القادة اليونانيين والأتراك، مشجعًا الحليقيين على الدخول في محادثاتٍ عملية من خلال الئاتو لإيجاد آليات وقف التصعيد في شرق البحر المتوسط.

**إن حقيقة مواصلة ماكرون تكرار انتقاده للولايات المتحدة
وتركيا في نهاية عام ٢٠١٩، مشيرًا إلى سوريا بأننا «نواجه الموت
الدماغي للئاتو» إثر التطورات في شرق البحر المتوسط، تؤدي إلى
إبقاء الأمن الجماعي شرق البحر المتوسط على جدول الأعمال**

الخلاصة

بالنسبة إلى كل من تركيا واليونان، فإن النزاعات القائمة حول الموارد المكتشفة حديثًا، بالإضافة إلى تعيين حدود الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة، قد برزت كأولوية جوهريّة. فقد حوّلت التطورات في شهري يوليو وأغسطس القضية إلى قضية معقّدة متعدّدة الأبعاد. وهناك تصريحاتٍ شبيهة بتصرّيات أردوغان: «إننا لن نتسامح مع الذين يحاولون جرّ المحادثات خارج مجالهم وتحويلها إلى أسفين... ونحن نركّز على حماية حقوقنا في شرق البحر المتوسط وليبيا وبحر إيجة إلى أقصى حد»، تُداول في اليونان كذلك. وإذا استمرت المبادرات الدبلوماسية في الفشل، فإن التوترات المتفاقمة ستؤدي إلى نزاع. بالرغم من عدم حيادهما مطلقًا عن تبرير تصرفاتهما، فإن المسار الأكثر عقلانيّةً لليونان وتركيا هو السعي وراء التنازل بدلًا من المواجهة. فلا يوجد طريقة أخرى سوى اتخاذ خطواتٍ دبلوماسية بالمرونة المطلوبة التي تشمل تحولاتٍ سريعةً ومراقبةً دقيقةً للتحركات الدبلوماسية. فعلى أنقرة أن تحذو حذو اليونان، لتعزيز جبهتها الدبلوماسية في هذه القضية. وعلى أنقرة أن تبني على النتائج المتحققة في ليبيا، حيث غيّرت مبادراتها الدبلوماسية توجهات الكثير من اللاعبين. وعلى الرغم من ذلك، فإن الجهود الحالية واللهجة القائمة على إجبار تركيا قصيرة النظر، ومن المتوقع عدم فاعليتها. وأخيرًا، فإن دعوة ألمانيا لعقد محادثاتٍ مباشرة بين اليونان وتركيا لخفض التوتر وحل الخلافات حول الحقوق البحرية في شرق البحر المتوسط تتماشى مع التوجّه التركي. فاستراتيجية تركيا حاليًا تتمثّل أساسًا في جلب اليونان إلى طاولة المفاوضات واجتناب النزاع. فإن صار النزاع لا مفرّ منه، فمن المهمّ للغاية أن تكون في الجانب الصحيح قانونيًا وسياسيًا. وبناءً على ذلك، فإن كانت اليونان راغبةً في التفاوض مع تركيا، فقد حان الوقت لذلك. وعلى الطرفين أن يجتمعا، وعليهما إحياء الاجتماعات المشتركة بين قادة القوات البحرية ووزراء الدفاع، لتعزيز خطوات تعزيز الثقة للمضي قدّمًا ومواجهة القضية الأوسع، وهي موارد الطاقة. فإن النجاح يكمن في الدبلوماسية وتوسيع التحالفات.

التعليقات الختامية

- 1- [Asli Aydintasbas](#), Julien Barnes-Dacey, Cinzia Bianco, Hugh Lovatt and Tarek Megerisi, "Overview :Fear and loathing in the eastern Mediterranean", https://www.ecfr.eu/specials/eastern_med
- 2- "Turkey Criticizes US Decision to Lift Cyprus Arms Embargo", *The New York Times*, Sept. 2020 ,2, <https://www.nytimes.com/aponline/2020/09/02/world/europe/ap-eu-turkey-us-cyprus.html>
- 3- " Greece being used as bait against Turkey in Eastern Mediterranean, Erdoğan says", Daily Sabah, 1 Sept. 2020, <https://www.dailysabah.com/politics/diplomacy/greece-being-used-as-bait-against-turkey-in-eastern-mediterranean-erdogan-says>; "Greece warns Turkey that they are ready for war", *Geopolitics News*, <https://geopolitics.news/euroasia/greece-warns-turkey-that-they-are-ready-for-war/>
- 4- George Koukoudakis, "Explaining the Endurance of Greek-Turkish Rapprochement Process", *Uluslararası İlişkiler*, Vol.11, No. 44, p.81-100, <https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/693192>.
- 5- S. G. Ayman, "Kardak (Imia) Crisis and Its Implications on the Turkish- Greek Relations", *Etudes Helleniques/ Hellenic Studies*, No.2, 2001, p.49-72.
- 6- Michaël Tanchum, "How Did the Eastern Mediterranean Become the Eye of a Geopolitical Storm?", *Foreign Policy*, 18 August 2020, <https://foreignpolicy.com/2020/08/18/eastern-mediterranean-greece-turkey-warship-geopolitical-showdown/>
- 7- <https://www.eni.com/en-IT/global-energy-scenarios/zohr-and-energy-map-of-mediterranean.html#:~:text=Zohr%20is%20the%20largest%20gas,a%20depth%20of%201%2C450%20m>
- 8- "7 countries launch Eastern Mediterranean Gas Forum in Egypt", Xinhua, 16 Jan. 2020, http://www.xinhuanet.com/english/2020-01/16/c_138710801.htm
- 9- Jonathan Marcus, "The Eastern Mediterranean tinderbox :Why Greek-Turkish rivalries have expanded," BBC News 25 ,Aug ,2020 <https://www.bbc.com/news/world-europe53906360>
- 10- Lorenza Vita, "What Turkey Wants", *Inside Over*, 8 Sept. 2020, <https://www.insideover.com/politics/mediterranean-gurdeniz-turkey.html>
- 11- Emre Erşen and Mitat Çelikpala, "Turkey and the Changing Energy Geopolitics of Eurasia", *Energy Policy*, No.128, p.592-584.
- 12- Galip Dalay " Turkey's Libya Gambit is Paying off-for now", *Middle East Eye*, 19 May 2020, <https://www.middleeasteye.net/opinion/turkeys-libya-gambit-paying-now>.
- 13- "Statement of the EU Foreign Ministers on the situation in the Eastern Mediterranean", 15 May 2020, <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2020/05/15/statement-of-the-eu-foreign-ministers-on-the-situation-in-the-eastern-mediterranean/>
- 14- Talha Köse, "Macron's gamble escalates East Med dispute", Daily Sabah, 15 Aug. 2020, <https://www.dailysabah.com/opinion/columns/macrons-gamble-escalates-east-med-dispute>
- 15- "Tensions growing: Greece, Cyprus want stronger EU stance on Eastern Mediterranean dispute", *RTL Today*, 19 Aug. 2020, <https://exbulletin.com/politics/307174/>
- 16- "What is NAVtex and Why did Turkey Issue one to Greece?", 23 July 2020, <https://www.trtworld.com/turkey/what-is-a-navtex-and-why-did-turkey-issue-one-to-greece-38358>
- 17- " Egypt and Greece sign agreement on exclusive economic zone", *Reuters*, 6 Aug. 2020, <https://www.reuters.com/article/us-egypt-greece/egypt-and-greece-sign-agreement-on-exclusive-economic-zone-idUSKCN252216>
- 18- "EU preparing to sanction Ankara as Merkel says bloc obliged to support Greece on Med issue", *Duvar English*, 28 Aug. 2020, <https://www.duvarenglish.com/diplomacy/28/08/2020/eu-preparing-to-sanction-ankara-as-merkel-says-bloc-obliged-to-support-greece-on-med-issue/>
- 19- "Emmanuel Macron warns Europe: NATO is becoming brain-dead", *The Economist*, 7 Nov. 2019, <https://www.economist.com/europe/07/11/2019/emmanuel-macron-warns-europe-nato-is-becoming-brain-dead>
- 20- Jeyhun Aliyev, "Turkey to fully protect rights in E. Med, Libya, Aegean", *AA*, 15 Aug. 2020, <https://www.aa.com.tr/en/politics/turkey-to-fully-protect-rights-in-emed-libya-aegean/1943074>

عن المؤلف

مينات تشليكبالا: هو أستاذ-بروفيسور
في العلاقات الدولية، ونائب عميد في
جامعة قادر هاس في إسطنبول.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم
المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار
المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6

No:68 Postal Code: 34197

Bahçelievler/ Istanbul / Turkey

Telephone: +902126031815

Fax: +902126031665

Email: info@sharqforum.org

research.sharqforum.org



SharqStrategic

الشرق
للأبحاث الاستراتيجية

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH